



Distr.  
GENERAL

A/37/508  
1 October 1982  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون  
البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية  
في حالات الكوارث : البرامج الخاصة  
للمساعدة الاقتصادية

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتميته

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٠٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ والذي رجحت فيه من الأمين العام ، في جملة أمور ، أن يوقر ، بالطريقة التي يراها مناسبة ، كل مساعدة ممكنة للمنسق المقيم للمساعدة في تعمير لبنان وتنميته كيما يستطيع العمل في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المستمرة في لبنان ، بغية ضمان انسجامها ونجاحها . ورجا القرار أيضا من الأمين العام أن يرفع تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

٢ - وفي عام ١٩٧٨ ، أعد مجلس الانماء والاعمار التابع للحكومة اللبنانية خطة لتعمير البلد وتنميته قدر أن كلفتها ستبلغ ٢٢ بليون ليرة لبنانية ( ٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على أساس سعر الصرف السائد آنذاك ) . وتضمنت الخطة عددا من مشاريع التعمير الرئيسية - بما في ذلك تحسين وتوسيع الهياكل الأساسية والمعدات التي دمرت أو أصيبت بأضرار خلال السنوات الأربع للنزاع والحرب الأهليين اللذين كان البلد قد عانى منهما بالفعل . ومن بين تلك المشاريع إعادة بناء وسط مدينة بيروت ، وهو قلب العاصمة التجاري ؛ وترميم واصلاح شبكة الطرق الرئيسية ؛ وتوسيع وتحسين وتوسيع مطار بيروت الدولي ومينائها البحري فضلا عن مرفأى طرابلس وصيدا . وقد تم احراز تقدم في اتجاه تنفيذ بعض هذه المشاريع ، بما في ذلك انشاء مستودعات في منطقة ميناء بيروت ، ومدارج اضافية للطائرات ، واجراء تحسينات على مبنى المطار وغيره من المرافق في مطار بيروت ، وتشبيد أجزاء من الطريق الرئيسي الساحلي المزمع انشاؤه ليربط بيروت بصيدا وطرابلس ، والبرنامج المشترك بين مجلس الانماء والاعمار ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لتعمير واصلاح شبكة امدادات المياه والمدارس والمستشفيات في الجنوب .

.. / ..

82-26101

٣ - ونتيجة للغزو الاسرائيلي للبلد في حزيران /يونيه ١٩٨٢ وما أعقب هذا الغزو من عمليات حربية ، توقفت جميع أعمال التعمير والتنمية . وعلاوة على ذلك ، فقد تعطلت أو أقيمت على نحو خطير الأنشطة العادية على المستوى الحكومي وفي مجالات التجارة والصيرفة والتشييد والاستثمار . وأغلق مطار بيروت في ٦ حزيران /يونيه حين اندلع القتال في المناطق المحيطة به ، وبثقل مغلقة لعدة أشهر . ولئن كان مرفأ بيروت مفتوحا ، فانه يستخدم بصورة أساسية لتوريد الامدادات والبضائع والسلع الأساسية لاغائة الناس الذين تأثروا من جراء الحرب في لبنان .

٤ - ونتيجة للعطيات العسكرية التي جرت في الأشهر الثلاثة الأخيرة ، سيلزم استعراض برنامج التعمير والتنمية وتنقيحه الى حد كبير . ولا يمكن الحصول على تقديرات دقيقة للأضرار قبل أن يتم اجراء عطيات مسح منتظمة . غير أنه من الواضح أن مدى الضرر الذي لحق بالأصول المادية والمرافق الانتاجية والهياكل الأساسية فضلا عن تعطل التجارة والصناعة والخدمات الحكومية والمرافق الاجتماعية ، يتسم بأنه واسع للغاية . ويجب الاضطلاع من جديد مرة أخرى ببعض الأعمال التي أنجزت ، مثل ما تم في مطار بيروت مثلا . وسيتعين الاضطلاع بأعمال جديدة لاصلاح واعادة بناء تلك المناطق الواسعة من بيروت الغربية وصيدا وصور التي دمرت أو أصيبت بأضرار بالغة . ومن الضروري أيضا ، بعد أن مضت أربع سنوات ، أن يؤخذ في الاعتبار أثر التضخم على التقديرات الأصلية للتكلفة . ومن السابق لأوانه تقدير ما ستكون عليه الكلفة الاجمالية للبرنامج الجديد والفترة التي سيستغرقها تنفيذه . بيد انه من الواضح أن الرقم سيكون أعلى بكثير من السبعة بلايين دولار التي قُدّرت لبرنامج عام ١٩٧٨ .

٥ - وقد بدئ في عام ١٩٨٠ في العمل من أجل تنفيذ ذلك البرنامج ، ولكنه لم يمكن تنفيذه حسب الجدول الزمني بسبب حالة انعدام الأمن والاضطراب السياسي التي كانت سائدة . وأعاقت هذه الحالة تدفق الاستثمارات وأموال المصونة الى البلد بحيث انه لم يكن من الممكن حتى تنفيذ البرنامجين السنويين المتواضعين المعتمدين لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ تنفيذا كاملا . أما الآن ، وبالنظر الى ضخامة حجم الجهود اللازمة لاصلاح الاضرار الناجمة عن سنوات الحرب والاهمال ، أصبح الاستقرار السياسي والأمن أكثر من أى وقت مضى الشرط الذي لا بد منه لبدء وتنفيذ خطة لتعمير وتنمية البلد . ومن الحيوى أن تستعيد الدولة جوهر سلطتها الشرعية التي تآكلت على مرّ السنين . ولا بد للحكومة من أن تسيطر سيطرة فعّالة على كل جزء من أراضي البلد وأن تولّد الموارد الوطنية عن طريق جباية الإيرادات وتشجيع المدخرات ، وعن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي . وهناك ما يبعث على الأمل في أن هذه الشروط يمكن أن تلبي في المستقبل القريب ، وذلك لأن مؤسسات البلد قد أظهرت قدرة مرموقة على استعادة حيويتها . ومع أن المبالغ اللازمة للتعمير والتنمية ستكون كبيرة جدا ، الا أنها ليست غير متناسبة مع إمكانات البلد الاقتصادية ، والأمل وطيد في أن يبدأ تدفق الاستثمار والاعتماد من الخارج

حالما يستعاد الاستقرار . بيد أنه بالنظر الى مقدار الجهد الذي سوف يلزم ، فسيتعين تكلمة موارد لبنان الذاتية وتدفعات الاستثمارات الخاصة بالحصول على مساعدات تساهلية خارجية تقدم على نطاق كاف على مدى عدد من السنوات . والآمل معقود على أن المجتمع الدولي سيستجيب لهذه الاحتياجات بنفس الدرجة من السخاء التي استجاب بها في الماضي .

٦ - ولقد اتسمت استجابة المجتمع الدولي للحالة الطارئة التي أوجدها الغزو الإسرائيلي بأنها جاءت في وقتها وعفوية وسخية . وفي بيان صدر في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، وجه الأمين العام الانتباه الى محنة السكان المدنيين في لبنان والى الحاجة الى مساعدة انسانية عاجلة . وفي ١٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، ناشد الأمين العام الدول الأعضاء تقديم مساعدات وأعلن أنه اتخذ الخطوات لتعبئة معونة انسانية عاجلة . ولكي يتم تنسيق أعمال الاغاثة وتعبئة المساعدات أنشئ فريق مشترك بين الوكالات في مقر الأمم المتحدة يرأسه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة . وتقوم بتنسيق العمل في الميدان لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات في بيروت برئاسة المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة .

٧ - وفي ١١ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيس لجنة الاغاثة العليا ، المسؤولة عن تلقي امدادات الاغاثة وتوزيعها ، باسم حكومة لبنان أن توجه الجمعية العامة نداءً لمساعدة لبنان وأن ترسل بعثة خاصة تمثل الأمين العام تتكلف من وكالات الأمم المتحدة المعنية \* وذلك بأسرع وقت ممكن لتقييم الأضرار والاحتياجات ولوضع خطة للعمل الفوري \* .

٨ - وقد كانت الاستجابة لنداء الأمين العام فورية وفعالة ، لاسيما من جانب منظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية . أما في الجنوب فقد نجح أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهم يواجهون الصعوبات والصوائق ، في جلب المعونة الى المدن الكبيرة من الناس الذين جرحوا وشردوا وكانوا في حاجة فورية الى العناية الطبية والغذاء والماء . وساعد أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أهالي منطقة عطهم بنقل الماء الى القرى وتقديم المساعدة الطبية ونقل السلع الغذائية التي قدتها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٩ - وفي ٢٥ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، واستجابة لطالب من حكومة لبنان ، عين الأمين العام بعثة استقصائية مشتركة بين الوكالات برئاسة الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة ، السيد أندريس ثانبورغ . وقد شملت البعثة ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، واليونيسيف ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة الصحة العالمية .

١٠ - وقد قامت البعثة المشتركة بين الوكالات بزيارة لبنان في الفترة من ٥ الى ٢ تموز /يوليه حيث عقدت اجتماعات مع السلطات المعنية وزارت جميع المناطق التي تضررت بالأعمال العدائية . وتضمن تقرير الرئيس الى الأمين العام التوصيات المحددة التالية :

(أ) أن يؤمن برنامج الأغذية العالمي امدادات غذائية بصورة أولية لفترة ثلاثة أشهر (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر) وأن يحتفظ البرنامج باحتياجات كافية من الأغذية لشحنها الى لبنان اذا وجد ، بعد اجراء تقييم في أواخر أيلول/سبتمبر ، أن هناك حاجة الى معونة غذائية اضافية ؛

(ب) أن يعطي اهتمام فوري للاصلاح والتعمير العاجلين للمهاكل والخدمات الأساسية التي يحتاج السكان اليها ؛

(ج) أن يتم الاتفاق على برنامج عمل ، لهذا الغرض ، بين وكالات الأمم المتحدة المختصة مع مراعاة الأولويات التالية :

١٠ المستشفيات والمستوصفات والمستودعات الطبية ومعدات النقل التابعة للمستشفيات ؛

٢١ المياه والمرافق الصحية ، بما في ذلك المجارى وتصريف الفضلات ، وكذلك استعادة الخطوط الكهربائية اللازمة لتسيير الخدمات الأساسية ؛

٣١ تقديم المأوى للمشردين قبل الفصل البارد ، الذى يبدأ عادة بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر (وقد أرسل الى لبنان فيما بعد فريق صغير من خبراء في الاسكان ، عينته ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة) ؛

٤١ أبنية المدارس والمعدات المدرسية الأساسية لتمكين المدارس من فتح أبوابها في الفصل الدراسي الخريفي .

١١ - وقد قدم الأمين العام الى مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه تقريراً مؤقتاً عن الجهود الانسانية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة لبنان (S/15267 و Corr.1) . ومنذ ذلك الوقت ، استمرت الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، في تقديم مجموعة واسعة من المساعدات الطارئة ، ترد تفاصيلها في المرفق الأول لهذا التقرير (A/37/508/Add.1) .

١٢ - ورغم أن برنامج المساعدة الفعوية الطارئة نشأ نتيجة لأحداث لا تتصل بالجهد الأصلي للتعيمير والتنمية المستهدف في القرار ٣٦ / ٢٠٥ ، فان الاستجابة الفورية للحاجات الطارئة أمكن تحقيقها الى حد كبير لأن البرامج والوكالات كان لديها بالفعل في الميدان موظفون ذوو خبرة وكان لديها آلية قائمة للتنسيق . ومن الواضح ، فوق ذلك ، أن تلبية الحاجات الأساسية الطارئة شرط سبق لبرنامج فعال وناجح للتعيمير والتنمية .

١٣ - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير (A/37/508/Add.1) وصف لأنشطة التعيمير والتنمية التي جرت منذ أن قدم آخر تقرير وحتى الغزو الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٨٢ .